المعونة الدولية واثرها فى الاختيار التكنولوجى لدول الأطراف ٠ مع اشارة خاصة للاقتصاد المصرى

د٠ محمد على الدمشاوى

تقـــديم :

نحاول فى هذا البحث الإجابة على عدد من الأسئلة التى تهم دول الأطراف من النظام الاقتصادى الدولى .

هذه الأسئلة يمكن أن نتلخص فيما يلى :

١ — ما هى التكنولوجيا . ما دورها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ — إلى أى مدى يمكن الاعتماد على نقل التكنولوجيا لتحقيق هذا الهدف .

٣ — ما هو دور المعونة الأجنبية فى توجيه الاختيار التكنولوجى لدول الأطراف .

وسنحاول الإجابة على هذه الأسئلة من خلال النقاط التالية :

أولا : مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا والمعونة الدولية .

ثانيا : آليات عمل المعونة الدولية فى توجيه الاختيار التكنولوجى .

ثالثا : إمكانات وشروط التطور التكنولوجى الذاتى .

رابعا : البدائل المتاحة أمام الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة .

أولا : مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا والمعونة الدولية :

١/١ ــ لعله من المناسب ابتداءا أن نحدد المقصود بعدد من المفاهيم المتعلقة بالتكنولوجيا التى أصبحت من أكثر الكلمات شيوعا واستخداما على الأقل خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة ومنذ أن أصبحت « صادرات التكنولوجيا » ومنتجاتها الاستهلاكية والرأسمالية هى حجر الزاوية فى العلاقات الاقتصادية بين دول « المركز » ودول « الأطراف » من النظام الاقتصادى العالمى الراهن ، بل لقد أصبحت « التكنولوجيا » هى مناط تثبيت دعائم نظام تقسيم العمل الدولى الجديد الذى تقوم فيه دول المركز وإحتكاراتها الدولية بتوجيه عمليات التخصص والتصنيع على المستوى الدولى وبما يفضى فى التحليل الأخير إلى استمرار توجه التراكم على الصعيد العالمى فى اتجاه دول المركز .

ولا شك أن اختيار تعريف « جامع مانع » لمصطلحات التكنولوجيا هو من الأمور الصعبة التى تضافرت من أجلها جهود البحث سواء على مستوى الباحثين الأفراد أو على مستوى المؤسسات والمنظمات البحثية القومية والدولية ، بل أن الواقع يشير إلى الصعوبة البالغة ــ أن لم تكن الاستحالة ــ فى مجرد إجراء حصر بيليوجرافى للدراسات والبحوث المتعلقة بالموضوع ، حتى وأن اقتصرت هذه البيليوجرافيا على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحدها (ناهيك عن الجوانب الفنية) وعلى فترة زمنية محددة ومعقولة .

والملاحظ أن وضع تعريف لظاهرة ما هو أمر تجريبي Empirque يهدف إلى خدمة أغراض البحث القائم بصفة أساسية ويظهر ذلك فى مجال العلوم الإنسانية بصفة خاصة بينما تعانى العلوم الطبيعية من هذه المشكلة المنهجية بدرجة محدودة إلى حد كبير .

٢/١ ـ أما التكنولوجيا ذاتها فيمكن تعريفها بأنها « تطبيق مجتمع محدد لنتائج البحث فى تطوير أساليب العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع بحثا عن حلول لمشكلات محددة يواجهها هذا المجتمع وفى حدود إمكانياته الذاتية وقيمة الحضارية »(٣) .

ويتبين من ذلك أن عناصر هذا التعريف هى :

١ ـ التكنولوجيا هى تطبيق للبحث العلمى لتطوير الإنتاج .

٢ ـ هذا التطبيق يتم فى مجتمع محدد .

٣ ـ « « « لمواجهة مشكلات محددة .

٤ ـ « « « فى حدود الامكانيات الذاتية والقيم الحضارية لهذا المجتمع المحدد وبالتالى فقد أستبعد هذا التعريف عددا من العناصر هى :

١ ـ فكرة حياد التكنولوجيا أى قبولها حتما للتطبيق أو النقل من مجتمع محدد إلى مجتمع محدد آخر .

٢ ـ فكرة الطريق الأحادى للتطور التكنولوجى .

٣ ـ فكرة الطابع الاستهلاكى لمنتجات التكنولوجيا .

٤ ـ فكرة نقل التكنولوجيا .

٣/١ ـ فاذا انتقلنا بعد ذلك إلى تعريف نقل التكنولوجيا فيمكن القول بأنه « الصفقات التجارية التى تنصب على شراء واستخدام عنصرى القدرة التكنولوجية وهما المعرفة الفنية (بحوث وتصاميم ونماذج وخبرة) والتكنولوجيا المجسدة أى المعدات والآلات التى يتم إنتاجها بتطبيق المعرفة الفنية »(٤) .

فالعناصر التى يشملها هذا التعريف هى :

١ ــ أن نقل التكنولوجيا هو صفقة تجارية .

٢ ــ « « « يعنى الحصول على المعرفة الفنية .

٣ ــ « « « « « « التكنولوجيا المجسدة .

أما العناصر التى يستبعدها هذا التعريف فهى :

١ ــ تطابق المعرفة الفنية والتكنولوجيا المجسده بالضرورة مع احتياجات المجتمع المنقولة إليه .

٢ ــ نجاح المعرفة الفنية والتكنولوجيا المجسدة بالضرورة لمواجهة مشكلات المجتمع المنقولة إليه (إنتاجاً وتوزيعاً) .

٣ ــ اتفاق المعرفة الفنية والتكنولوجيا المجسدة مع الإمكانات المتاحة والقيم الحضارية للمجتمع المنقولة إليه .

وهذا التعريف بما يضم وما يستبعد من عناصر يضـــع الأمور فى نصابها الصحيح أن المقصود بنقل التكنولوجيا Transfert de Technologie هو مجرد التحويل الجغرافى للتكنولوجيا Replacement geographique de la technologie دون أن يعنى أكثر من ذلك . فصور النقل أو التحويل الجغرافى المعروفة سواء كانت بالمشاركه Joint ventures أو بشراء الخدمة التكنولوجية فى صورة عقود تسليم المفتاح Klé en main أو فى صورة عقود المنتجات Produtis en main أو نقل المعرفة savoir faire كلها لاتعنى أكثر من تحويل جغرافى للتكنولوجيا .

١/٤ ــ أما التكنولوجيا « الملائمة » فيمكن تعريفها بأنها « التكنولوجيا التى تخدم أهداف المجتمع على ضوء معيارى الكفاية sufficiency لتحقيق

استراتيجية التنمية والمحافظة على البيئة الحضارية والكفاءة Efficiency
فى مراعاة الندوة النسبية لعناصر الانتاج والبيئة الطبيعية ،(٥) .

فالعناصر التى يضمها تعريف التكنولوجيا الملائمة هى :

١ ــ معيار الكفاية .

٢ ــ معيار الكفاءة .

٣ ــ وجود « القدرة » على الاختيار screening والتطويع adaptation للتكنولوجيا الأجنبية لتحقيق معيارى الكفاية والكفاءة .

٤ ــ أن التكنولوجيا أكثر ماتكون ملائمة إذا اعتمدت على الابتداع innovotion والتطوير promotion للتكنولوجيا المحلية لتأمين معيارى الكفاية والكفاءة فى الأجل الطويل .

أما العناصر التى يستبعدها هذا التعريف فهى :

١ ــ أن التكنولوجيا الملائمة هى بالضرورة الأكثر تطوراً Technologie de pointe

٢ ــ أن التكنولوجيا الملائمة هى بالضرورة المستوردة من « المركز » واحتكاراته الدولية النشاط ،

١/٥ ــ فإذا قبلنا هذه التعاريف الأساسية يتبين لنا مدى الخطأ الذى يقع فيه منظرو السياسات الاقتصادية للدول الأطراف إذ يعتقدون أن التطور التكنولوجى الذى حدث فى دول المركز يمكن نقله أو الافادة منه لعلاج مشكلات التخلف فى بلادهم . ونحن نعزو هذا الخطأ الأساسى إلى سببين جوهريين :

١/٥/١ ــ أنه لم يتم تقييم وفهم صحيحين لنشأة التكنولوجيا فى الدول الصناعية ولا لانتقالها فيما بينها فظهور الثورة الصناعية فى انجلترا أولا ، ثم

انتقالها إلى مراكز أخرى بأوربا (فرنسا وألمانيا) ثم الولايات المتحدة الأمريكية
وكذلك تدفق التكنولوجيا بين الدول الصناعية حالياً كل ذلك أدى إلى سيادة
مفاهيم خاطئة - على الأقل لدى قسم هام ومؤثر من الاقتصاديين والقادة في دول
الأطراف - عن إمكانية انتقال التكنولوجيا إلى بلادهم عن طريق استيراد المعدات
والآلات أو المعرفة الفنية ، على حين أن تأمل التاريخ الاقتصادي لبلاد المركز
يعلمنا الدروس الآتية :

١/١/٥/١ - أن التطور التكنولوجي الذي حدث في بريطانيا أولا اعتمد
على إمكانات ذاتية وفي إطار مجتمع محدد وتجابهه مشكلات محددة وأن الابتداع
التقني innovation technique كان حتى نهاية القرن التاسع عشر
هو من ثمرات عمل المنتجين المباشرين أنفسهم فالآلات الأولية التي كانت أصل
الثورة الصناعية ثم ابتداعها وتطويرها بواسطة رجال الصناعة أنفسهم وفيما تلا
ذلك وطوال القرن التاسع عشر كان الابتداع والتطوير ثمرة تعاون القائمين على
الإنتاج من مهندسين وعمال مهرة وإداريين ولم تكن الاختراعات التي تتم في
مكاتب أبحاث منفصلة عن الإنتاج إلا استثناءاً من القاعدة بل أنه يمكن القول
أن الاختراعات طوال تلك الفترة لم تكن مرتبطة بشكل مباشر وواضح بالبحث
في العلوم الأساسية التي كانت تواصل تطورها دون اهتمام كبير بالجانب التطبيقي .
واستمرت الأمور على هذا المنوال حتى بدايات القرن العشرين ليتحول الابتداع
التقني إلى تخصص قائم بذاته ومستقل عن عملية الإنتاج لتدخل العلوم الأساسية
في علاقة مباشرة مع التطور التكنولوجي ويرجع ذلك من ناحية إلى تخصص
العمال (المنتجين) في جزئيات تنفيذية لا تنمي قدراتهم على الملاحظة والخلق
ولكن - أي انفصال التكنولوجيا عن العملية الإنتاجية وقيامها كوظيفة متخصصة
قائمة بذاتها يرجع أساساً إلى تطور النظام الرأسمالي من المنافسة إلى الاحتكار

واستناد هذه الاحتكارات إلى تحكمها فى الاختراع والابتداع التكنولوجى للسيطرة على العملية الإنتاجية برمتها . فقيام وظيفة تكنولوجية متخصصة ومستقلة ومنفصلة عن العملية الانتاجية ذاتها تمكن المحتكر من التحكم فى بيع وشراء التكنولوجيا وفرض شروطه لتحقيق هدفه النهائى فى تعظيم معدل الربح لرأس المال وفى هذا الاطار فقط يجب أى تفهم عمليات نقل التكنولوجيا أو التحويل الجغرافى للتكنولوجيا ويجب فى هذا الصدد أن يثار تساؤلين هامين ماذا تنقل ؟ ولمن تنقل التكنولوجيا . وهى تساؤلات سنجيب عليها فى حينها . ولكننا نستخلص من هذه النقطة أن التطور التكنولوجى يجب أن يكون ذاتيا ومستقلا وثمرة للتفاعل بين الاهداف والإمكانات المحلية . أما التكنولوجيا التى تملكها الاحتكارات فلا يمكن نقلها إلا بشروط هذه الاحتكارات لتعظيم أرباحها وليس لعلاج مشكلات بلاد الأطراف .(٦)

١/٥/١/٢ — أن التكنولوجيا التى تنتقل من دولة من دول المركز إلى دولة أخرى تختلف عن تلك التى تتحول جغرافياً من دول المركز إلى دول الأطراف فالتكنولوجيا التى انتقلت من بريطانيا إلى غيرها من دول المركز فى أوربا وأمريكا كانت أساساً المعرفة - (وليس مجرد الاستيراد المتواصل والدائم للآلات والمعدات) لتكوين المعرفة العلمية . يضاف إلى ذلك أن درجة التطور العلمى والفنى للدول الأوربية كانت متقاربة أو على الأقل لم تكن من التفاوت بالقدر الكائن بين دول المركز ودول الأطراف حالياً .

كذلك فإن الانتقال ليس آحادى الاتجاه بين دول المركز وبعضها البعض بل يأخذ شكل اعتماد تكنولوجى متبادل بعكس الحال مع دول الأطراف التى تعتمد على دول المركز من جانب واحد .

١/٥/٢/٢ — لايوجد تمييز دقيق بين إنتاج وإعادة إنتاج الطاقات التكنولوجية

وبين القدرة على استهلاك التكنولوجيا الذى لا يفضى فى أحسن الحالات إلا إلى القدرة على إقامة طاقات إنتاجية فى بلاد الأطراف أساسها التكنولوجيا المستوردة من الخارج ، وترتب على عـــدم التمييز بين إقامة طاقات تكنولوجيا « وإقامة » طاقات إنتاجية اندفاع كثير من دول الأطراف إلى شراء كميات ضخمة من التجهيزات والمعدات على درجة عالية من التعقيد والضخامة (أحيانا فى شكل تسليم مفتاح أو تسليم منتجات) وذلك باعتقاد إمكان احداث تغيير شامل فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عن طريق « إعادة زرع » هـــذه التجهيزات المستوردة .(٧)

٦/١ ــ فإذا انتقلنا إلى تحديد مفهوم وأهداف المعونة الدولية فسنجد أن المعنى المتعارف عليه للمعونة أنها تحويل لموارد موجودة لدى حكومة ما إلى حكومة أخرى وهى يمكن أن تأخذ شكلا سلعيا (معدات ـ مصانع ـ أغذية) أو شكل المساعدات الفنية أى تحويلا للخبرة التكنولوجية على أسس تفضيلية(٨) فالمعونة الدولية إذن تتضمن عنصرين من عناصر نقـــل التكنولوجيا (المعرفة والمعدات) بالإضافة إلى عنصر التمويل .

أما أهداف المعونة الخارجية فيقسمها الأستاذ هنتجتون Huntington (s.p) إلى أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية فى الأجلين القصير والطويل(٩) وذلك على النحو التالى :

١/١/٦/١ ــ أهداف اقتصادية قصيرة المدى

١ ـ تشجيع صادرات الدولة المانحة .

٢ ـ التخلص من الفوائض السلعية الزائدة (معدات وأسلحة قديمة ـ أغذية) .

٣ ـ تشجيع إنتاج المواد الخام فى البلاد الممنوحة .

٤ ـ إيجاد وتطوير وجهة نظر مؤيدة للاستثمار الأجنبى الخاص .

١/٦/٢ ــ أهداف سياسية وعسكرية قصيرة المدى

١ ـ الحصول على أو المحافظة على تحالفات عسكرية .

٢ ـ الاحتفاظ بولاء الدولة الممنوحة .

٣ ـ تقوية مركز النظم السياسية الموالية للدولة المانحة فى وجه الضغوط المحلية .

٤ ـ دعم الأمن العسكرى للدولة المانحة .

٥ ـ تحسين الصورة الخارجية للدولة المانحة .

١/٦/٣ ــ أهداف طويلة المدى

١ ـ ضمان أسواق التصريف لصادرات الدولة المانحة .

٢ ـ ضمان تنفيذ الاستراتيجية الخارجية للدولة المانحة .

٣ ـ ضمان مجال الاستثمار لرأس المال الدولى .

١/٧ ــ وإذا اكتفينا بهذا القدر عن مفهوم المعونات الخارجية وأهدافها وربطنا ذلك بما ذكرناه من مفاهيم عن التكنولوجيا وأن نقلها يحقق شعار « اللحاق بالدول المتقدمة » فإننا يمكننا الوصول إلى نتيجة مؤداها « أن الوظيفة الحقيقية التى يؤديها كل منهما ليست هى تحقيق التنمية » ، بل تحقيق نوع معين منها من شأنه أن يضمن ادماج دول العالم الثالث فى ذلك النظام الاقتصادى العالمى السائد ويضمن إشراك هذه البلاد فى تقسيم العمل الدولى الذى تمليه متطلبات النمو فى البلاد الصناعية نفسها »(١٠)

وعلينا الآن أن ننتقل إلى النقطة التالية وهى كيف توجه المعونة الخارجية الاختيار التكنولوجى لدول الأطراف لتقتصر المسألة على النقل الجغرافى لتكنولوجيا غير ملائمة بالمعنى المحدد فى الصفحات السابقة .

ثانيا : آليات عمل المعونة الخارجية فى توجيه الاختيار التكنولوجى :

١/٢ ـ رأينا أن عنصر القدرة على اختيار التكنولوجيا يمثل نقطة البداية فى تحقيق التكنولوجيا الملائمة لبلاد الأطراف . لأن القدرة على الاختيار هى التى تحدد كفاية التكنولوجيا لانجاز أهداف التنمية والمحافظة على البيئة الحضارية وهى التى تحدد أيضا كفاءة التكنولوجيا فى مراعاة الندرة النسبية لعناصر الانتاج والمحافظة على البيئة الطبيعية . أضف إلى ذلك أن القدرة على اختيار تكنولوجيا ملائمة هى التى تحـــدد ما يلى ذلك من خطوات ممكنة لتطوير طاقة تكنولوجية ذاتيه وســـواء تعلق ذلك بالتطويع أو التطوير أو الابتداع والاضافة .

والمعونة الدولية ليس من بين أهدافها بطبيعة الحال إنجاز أهداف التنمية أو المحافظة على البيئة الطبيعية أو الحضارية او بناء طاقات تكنولوجية ذاتيـة فى دول الأطراف ، وإنما هدفها النهائى ـــ كما رأينا هو تحقيق متطلبات النمو فى الدول الصناعية المانحة للمعونه .

وإذا كانت المعونة كما رأينا تتضمن عنصرين للتكنولوجيا وعنصرا التمويل فإنها تمارس من خلال هذه العناصر الثلاثة مجتمعة تأثيرا حاسما ومرجحا فى اختيار للتكنولوجيا التى تحصل عليها الدول المتلقية للمعونة ,

وليست المسألة هنا كما يحلوا للبعض مسألة مفاوضات ومهارات دبلوماسية تتصارع لزيادة أو تقليل فرص الاختيار التكنولوجى أمام الدول المتلقية وإنما هى فى الواقع « ظروف موضوعية » أساسا هى التى تجعل البلاد الصناعية فى مركز تفرض فيه ما تشاء على الدول المتلقية للمعونة وطالما قبلت هـذه الأخير استمرار إندماجها بالشروط الراهنة ـــ فى تقسيم العمل الدولى الذى هو مناط النمو اللامتكافىء أى تنمية البعض على حساب البعض الآخر(١١) .

٢/٢ – وتعمل المعونة الدولية على التأثير فى الاختيار التكنولوجى من خلال عدد من الآليات المباشرة هى :

١/٢/٢ – المعونة ومشروعات البنية الأساسية .

يخصص جانب هام من المعونة المالية (منح – قروض ميسرة) لإقامة مشروعات البنية الأساسية التى تمثل فيها تكلفة رأس المال أهم عناصر التكلفة الإجمالية ويظهر ذلك واضحا جدا فى مشروعات محطات توليد القوى ومشروعات الرى الكبيرة(١٢) فالمعونة المالية بتركيزها على مثل هذه المشروعات يمكن أن تؤدى إلى الاخلال بالاختيار التكنولوجى الملائم ليس فقط لهذا المشروع وإنما بكافة المشروعات المرتبطة به حيث أن الاختيار المتاح فى هذه الحالات يحتم استيراد تكنولوجيا غير متناسبة مع ظروف العالة وتخصيص الموارد فى الدول المتلقية فاذا أضفنا إلى ذلك ما مثل هذه المشروعات من آثار كبيرة للامام وللخلف up steaam and down stream effects يتبين لنا أثر هذا الاختيار للتكنولوجيا غير الملائمة فى تفاقم مشكلة تخصيص الموارد على المستوى القومى ككل .

٢/٢/٢ – تشجيع المشروعات ذات الاستخدام الكثيف لرأس المال :

تعتمد المعونة التكنولوجية بشقيها المادى والفنى على تشجيع المشروعات ذات رأس المال الكثيف Capital intensive(١٣) فى الدول المتلقية وتقوم المعونة على أساس « منهج المشروع » وليس على أساس « برنامج للمعونة » وذلك باتباع قاعدتين هامتين :

– أن المعونة مخصصة لمشروع معين ولا يمكن استخدامها لمشروع آخر .

ـ أن المعونة مخصصة لشراء المعدات من الخارج .

وهاتان القاعدتان لهما قوة سريان واضحة فى عقود واتفاقات المعونة الخارجية ولا يخفى ما لهما من أثر حاسم على توجيه عملية الاختيار التكنولوجى نحو الاستخدام الكثيف لرأس المال ونحو المعـــدات المستوردة وهو ما يذكرنا مرة أخرى بأهداف المعونة كما حددها منتجون فى الصفحات السابقة .

٣/٢/٢ ـ المعونة المشروطة :

تعتبر المعونة المتعددة الأطراف أقل سوءا من حيث تأثيرها فى الاختيار التكنولوجى فالمنظمات القائمة على منح المعونة المتعددة الأطراف تترك هامشا محدودا للاختيار إذ تسمح للدولة المتلقية باستيراد السلع الرأسمالية ليس من دولة معينة وإنما من أية دولة عضو فى المنظمة المانحة . كما تسمح المعونة المتعدده الأطراف بانفاق جزء من المعونة محليا (الأجور) وبعض المعدات المنتجة محليا فمثلا تسمح رابطه التنمية الدولية D A C باستخدام ١٧ ٪ من برنامج المعونة فى الانفاق على عناصر محلية .

أما المعونة الثنائية فإن أغلبها يشترط أن يتم شراء المعدات واستقدام الخبرات من الدولة المانحة .

وفى بعض الحالات يشترط أن يتم شراء المعدات طبقا لقائمة معينة يحددها الدولة المانحة سواء من الدولة نفسها أو من دولة ثالثة وبشروط محدودة(١٤) . ويوضح لنا ذلك أن المعونة الاطراف لا تختلف فى الواقع عن المعونه الثنائية إلا بشكل محدود للغاية وكلتاهما يواجهان الاختيار التكنولوجى إلى «استيراد» تكنولوجيا غير ملائمة ولا تسمح بقيام تطور تكنولوجى مستقل .

٢/٢/٤ ــ دراسات الجدوى الاقتصادية :

جرت عادة مقدى المعونة المتعددة الأطراف أو الثنائية على الإصرار على أن تتم دراسات جدوى المشروعات التى تقترحها الدول المتلقية للمعونة بواسطة مؤسسات الدول المانحة ذاتها أو مؤسسات معينة تحددها الدول المانحة بنفسها .

وتكون دراسة الجدوى التى أجريت على هذا النحو جزءا لا يتجزأ من إجراءات المنحة أو بصفة أعم من إجراءات « برنامج التعاون الفنى » المتعدد الأطراف أو الثنائى . وغير خاف أن دراسة جدوى أعدت بواسطة مؤسسات مرتبطة بالدول المانحة ليست على علم كاف بمجريات الأمور الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المتلقية للمعونة من شأنها أن تراعى أولا مصالح الدول التى تنتمى إليها وذلك فى تشجيع صادرات التكنولوجيا لهذه الدول دون الأخذ فى الاعتبار مصالح الدول المتلقية كذلك فإن هذا الأسلوب يسمح للفساد أحيانا بأن يكون حاسما لعملية الاختيار التكنولوجى(١٥) .

٥/٣/٢ ــ صندوق النقد الدولى وخطاب النوايا :

من أهم ما يشترط صندوق النقد الدولى على الدول الطالبة للمعونة أن تتقدم إليه بما يسمى بخطاب النوايا Letter of intent والذى يتطلب فى الغالبية العظمى من الحالات تنفيذ برنامج « للاصلاح الاقتصادى » ينصب على « إصلاح » اقتصاد الدولة الطالبة للمعونة من أى أثر للتوجيه الاقتصادى أو لسيطرة هذه الدولة على تجارتها الخارجية أو على سعر صرف عملتها أو على « قوى السوق الحرة » فى الداخل وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن تتجرد هذه الدولة من حريتها فى تحديد أولويات وأفضليات الانتاج والاستهلاك وأن تندمج بالكامل فى نظام

التقسيم الدولى للعمل(١٦) . هذا الاندماج بدوره يترجم بانعدام حرية الاختيار التكنولوجيا ملائمة وإنما تترك الأمور كلها بيد الرسمالية المحلية التابعة التى تلتقط من أسواق العالم ما يحقق الربح السريع من « منتجات » التكنولوجيا وخاصة المبتكرات gadgets الاستهلاكية من كل نوع .

٣/٢ ـ هذه الآليات المباشرة التى تمارسها المعونة الدولية فى توجيه الاختيار التكنولوجى للدول المتلقية وما يعينيه ذلك من اختلاف تعمل بالتضافر مع مجموعة من الآليات غير المباشرة التى ترتبط بالمعونة الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية والتى ترتبط ايضا بحركة رأس المال دولى النشاط بصفة عامة . من هذه الآليات غير المباشرة نذكر :

ـ الاستخدام الواسع لوسائل الاعلام والتسويق المعاصرة بخلق أنماط استهلاكية غربية فى دول العالم الثالث .

ـ استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بصفة خاصة) كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية .

ـ استخدام السيطرة الاعلامية لاحداث تغييرات أساسية فى القيم والثقافات وفرض سيطرة الثقافة الرأسمالية الاستهلاكية .

ـ استخدام البرامج والمساعدات التدريبية فى « تحديث » الإدارة الحكومية » .

ـ استخدام مبيعات السلاح والتدريب العسكرى والصناعات الحربية كأداة للسيطرة(١٧) .

٤/٢ ـ على أن هذه الآليات المباشرة وغير المباشرة تعمل داخل إطار

تاريخى يجعلها أكثر فاعلية وحسما فى علاقات النمو اللامتكافىء عبر محاور التقسيم الدولى للعمل ، فالهدف الرئيسى لرأس المال فى جميع مراحله هو الحصول على أعلى أرباح ممكنة ، وبالتالى فإن توسيع رقعة نشاطه اقتصاديا وجغرافيا (عالميته) تصبح مسألة حيوية ودائمة وحيويا من نشاطه وشرطا لنموه(١٨) .

وقد تمثل التطبيق العملى لهذه القاعدة خلال القرن التاسع عشر فى السيطرة على البلدان التى أطلق عليها فيما بعد اسم البلاد المتخلفة : خلال هذه المرحلة الأولى اقتضى الأمر وجود الاحتلال العسكرى والسيطرة السياسية

Colonialisme .

ولكن الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى شهدت تطور صور للسيطرة الاقتصادية البحته دون حاجة إلى جيوش إحتلال أو مستعمرين — عن طريق الملكية المباشرة أولا ثم عن طريق التحكم فى عقدة التكنولوجيا فيما بعد .

لقد أصبح أهم ما يميز عملية الانتاج فى ظل الرأسمالية الاحتكارية أنها تعتمد على خطط الوحدات العملاقة Les grandes unités interterritoriales كما أطلق عليها فرانسوا بيرو F. Perroux (١٩) ، والتى أصبحت تعرف الآن لوحدات أو الاحتكارات متعدية .

خلال هذا التطور التاريخى كله تطورت وظائف الأطراف فى النظام الاقتصادى الدولى دون أن يتغير دورها الجوهرى فى تحقيق التراكم على الصعيد العالمى .

فى البداية كان على بلاد الأطراف أن تمد المركز — إلى جانب التراكم المحول accumula tion extaavertie — بالمواد الأولية والأغذية

الرخيصة وتأمين منافذ التوزيع لتحقيق أقصى ربح لرأس المال الدولى . كان على الأطراف فى خلال تلك المرحلة أن تظل منتجا للمواد الأولية وكانت المرحلة تسمى بمرحلة منح الصناعة interdiction de l'industrie (٢٠) .

أما فى ظل التطور الحالى لتقسيم العمل الدولى فإن الاحتكارات المتعدية الجنسية توجه عمليات « التصنيع » على الصعيد الدولى محتفظة بسيطرتها عن طريق التكنولوجيا وفاتحة الباب بذلك أمام صورة أخرى من صور التخلف هو « التخلف المصنع » sous - developpement industrialisé وذلك عن طريق نقل الصناعات الملوثة أو كثيفة الاستخدام للعمل أو ببساطة عن طريق عقود المقاولة الدولية من الباطن international sub - contracting المنتشرة فى دول جنوب شرق آسيا ، والتى عرفت طريقها إلى المنطقة العربية من خلال هجرة العمالة من الدول كثيفة السكان إلى البلاد النفطية الخفيفة السكان لهات الفوائض النقدية التى تتولى فيها الشركات المتعدية الجنسية الإمداد بالتكنولوجيا .

يظهر ذلك واضحا فى قطاعات البناء والصناعت البترو - كيماوية والزراعة النفطية (٢١) .

٢/٥ — يتضح من ذلك أن دول المركز واحتكاراتها المتعدية الجنسية تسيطر على التكنولوجيا عن طريق سيطرتها على الإمداد بالمعدات والآلات وأسواق المنتجات النهائية التى تنتجها هذه المعدات والآلات ، وأن إنشاء « طاقات الانتاج » ذاتها فى بلاد الأطراف يتم تحت الرقابة الفعلية للدول المركزية واحتكاراتها التى لا يمكن أن تسهم بإنشاء أو إقامة ، طاقات تكنولوجية ، خارج مجال سيطرتها ومن ثم فإنه لا يمكن لأحد أن ينتظر

أن تسهم المعونة الدولية بصفة خاصة أو حركة رأس المال الدولى بصفة عامة عن طريق « نقل التكنولوجيا » ، أو عن أى طريق آخر ، إلا فى تنمية التخلف فى بلاد الأطراف . ألم تكن الترجمة النهائية لكل ، برامج وخطط واستراتيجيات التنمية التى اعتمدت « المعونة الدولية » والاستثمار الأن « ونقل التكنولوجيا » - خلال النصف الثانى من القرن العشرين - تفاقما لمشاكل التفكك الاقتصادى والتبعية والارتفاع الهائل لأرقام وأعباء الديون الخارجية لدول الأطراف(٢٣) .

ثالثاً ـ امكانات وشروط التطور التكنولوجى الذاتى :

١/٣ رأينا كيف كان إنتاج وتطوير التكنولوجيا أساساً للنمو الاقتصادى فى البلاد الصناعية الرأسمالية (انظر الفقرة ١/٥/١) وتدلنا دراسة خصائص النمو فى بلاد المركز طوال القرنين الثامن والتاسع عشر على الأسباب الحقيقية للنمو والتطور الذى حققته هـــذه البلاد وعلاقته بإنشاء وتطوير « الطاقات التكنولوجية » الهائلة لهذه البلاد(٢٣) ونستطيع فى أن نستخلص عدداً من الدروس الهامة فى هذا الصدد .

١/١/٣ من المعروف أن دالة الإنتاج Production function تتضمن عنصر التكنولوجيا الذى يلعب دوراً حاسما فى تشكيل وتطوير عناصر الانتاج الأخرى وبالتالى فى تحديد الإنتاج كما وكيفا . أى أن عملية الإنتاج تحتوى بالضرورة على استهلاك « قدر » من التكنولوجيا لزيادة « قدر » من الإنتاج الاستهلاكى أو الرأسمالى . تجربه التصنيع والتطور فى البلاد الصناعية تدلنا على أن « استهلاك التكنولوجيا » يعتمد على إنتاجها محلياً . فالوظيفة التكنولوجية التى تتضمن تصميم وتنفيذ الآلة Conception et réalisation كانت تتم داخل الاقتصاد القومى بل داخل الوحدة الإنتاجية ذاتها على مدى زمنى طويل وقبل أن تنفصل الوظيفة التكنولوجية وتستقل عن العملية الانتاجية (انظر فقرة ١/١/٥/١) فلم يكن النمو إذن معتمداً على تكنولوجيا مستوردة فى معظمها من الخارج .

٢/١/٣ أن تطور التكنولوجيا ارتبط دائماً بتطور الاحتياجات الاجتماعية المطلوب اشباعها والتى كانت بسيطة فى البداية (منسوجات ـ أدوات نقل والآلات زراعية بسيطة) . وكان المجتمع قادراً على إنشاء « طاقات تكنولوجية »

قادرة على تأسيس « طاقات انتاجية » تواجه إشباع هذه الحاجات . ثم « الطاقات التكنولوجية » وبالتالى « الإنتاجية » تتطور بشكل متناسق بتطور الحاجات الاجتماعية « الأغلبية بطبيعة الحال » (٢٤) ولم يكن من المتصور أن يبدأ الانتاج لإشباع حاجات معقدة لم تكن موجودة فى الأصل كما حدث فى بلاد الأطراف بعد ذلك . حيث بدأت هذه البلاد من النهاية وليس من البداية وذلك بتبنيها نموذج الاحلال محل الواردات كما يقول سمير أمين .

٣/١/٣ أن نموذج النمو فى البلاد الصناعية كان نموذجا متجها إلى الداخل entroverti بمعنى أن الآثار الترابطية للخلف والأمام aval et en amont كانت معظمها تحدث فى الداخل Effet d'entrainement en . وهذا يعنى أن عملية استهلاك التكنولوجيا وإنتاجها محليا أدت إلى ترابط وتكامل قطاعات الاقتصاد القومى داخليا . فى هذا النموذج المتجه للداخل يصبح كل قطاع مرتبط بقطاعات الاقتصاد الأخرى إما كمورد لمستلزمات الإنتاج وإما كسوق لتصريف المنتجات .

وقد أسبغ ذلك على عملية النمو حركة داخلية Deoamisme interne كبيرة كانت الضمان الأساسى لاستمرارها وتطورها (قارن ذلك بالتفكك الداخلى والتكامل الخارجى لقطاعات الاقتصادية فى دول الأطراف) (٢٥)

٣/١/٤ أن « القطاعات الانتاجية » الموجهة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية والقائمة على « طاقات تكنولوجية » منتجة محليا كانت بالضرورة « ملائمة » لاستخدام الموارد البشرية والمادية فى المجتمع . فقد كان التطور التكنولوجى دائما محققا لمعيار الكفاية لتحقيق أهداف النمو والكفاءة فى مراعاة الندرة النسبية لعناصر الانتاج (انظر الفقرة ١/٤) ففى فرنسا على سبيل المثال ، أدى التطور التكنولوجى فى قطاع الزراعة إلى تخفيض قوة العمل من ٣٦٪ من إجمالى

القوة العاملة فى سنة ١٩٤٥ إلى ١٧ ٪ فى سـنة ١٩٧٢ وفى خلال تلك الفترة استطاع قطاعا الصناعة والخدمات الحصول على الأيدى العاملة اللازمة للنمو الضخم فى هذين القطاعين (وخاصة الصناعة) بعد الحرب العالمية الثانية .

٢/٣ إذا انتقلنا إلى تجربة البلدان الصناعية ذات الاقتصاد المخطط فيمكننا أن نستخلص منها نفس الدروس السابقة . فقد نجح التخطيط الشامل فى تحقيق الاعتماد على الذات فى إنتاج التكنولوجيا اللازمة لعملية التطوير الاقتصادى والاجتماعى ويبرز ذلك بوضوح فى حالة الاتحاد السوفيتى (١٩٣٠ – ١٩٦٠) وعلى الرغم من كثير من أوجه الاختلاف التى لانود الخوض فيها بين هاتين الطائفتين من الدول الصناعية إلا أن الدرس الذى ينتج لنا فى التأمل النهائى لكليتهما هو أن لاتوجد دولة فى العالم حتى الآن استطاعت أن تحقق تطورها الاقتصادى والاجتماعى عن طريق الاعتماد على شراء التكنولوجيا المنتجة فى اقتصاد آخر أو فى بيئة أخرى مختلفة فى تكوينها التاريخى من ناحية وفى أهدافها المستقبلية من ناحية أخرى .

٣/٣ ولعلنا الآن نستطيع أن نقف على الفروق الجوهرية من ماحدث ويحدث فى الدول الصناعية المتقدمة وفى دول العالم الثالث كل على حدة . فالمجموعة الأولى يمكن أن نطلق عليها الدول ذات القاعدة العملية والتكنولوجية الداخلية Endogenous والمجموعة الثانية يمكن أن نطلق عليها الدول ذات القاعدة العلمية التكنولوجية الخارجية Exogenous ونستطيع أن نحدد آليات الاستقلال والتبعية لكل باستخدام الشكل التالى(٢٧) :

فى المجموعة الأولى من الدول يرتبط العلم بالتكنولوجيا بالإنتاج فى علاقة وثيقة تحقق لها الاستقلال الاقتصادى . وفى المجموعة الثانية ينفصل العلم عن الإنتاج مما يضطرها إلى الاعتماد على الخارج فى العلم وفى الانتاج والعلاقة الوحيدة القويه داخل هذه الدول هى العلاقة بين قطاع الانتاج التقليدى والتكنولوجيا التقليدية . القطاع الانتاجى الحديث يعتمد على تكنولوجيا حديثه مستوردة من الخارج . واخيراً وليس آخراً فالعلم داخل هذه المجموعة من الدول — يرتبط بالتكنولوجيا وبالانتاج بعلاقات جد واهية ، ويرتبط بالعلم فى المجموعة الأولى بعلاقة وثيقة . (وهو الأمر الذى يفسر — ضمن مايفسر — ظاهرة نزيف الأدمغة Brain Drain المعروفة) (٢٨)

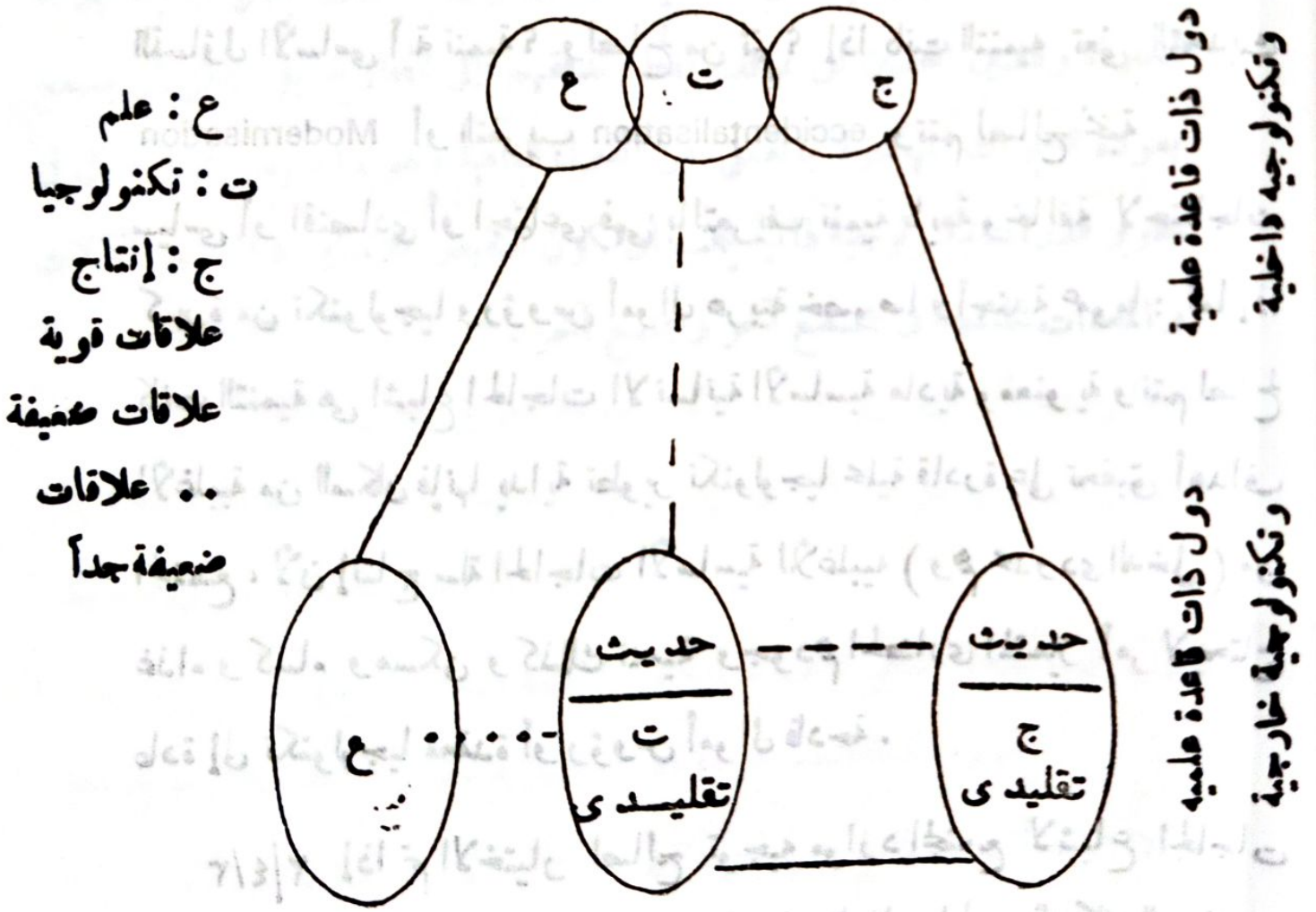

٣/٤ ويرد الفشل الذى منيت به بلاد العالم الثالث فى أحداث تطور مستقل فى مجال التكنولوجيا خصوصاً والتنمية عموما إلى أن هذه اوول تحاول تصنيع السلع التى « تستوردها من الخارج أو التى تريد أن تصدرها إلى الخارج » وبالتالى فلا سبيل أمامها إلا « استيراد التكنولوجيا » وسـد « فجوة الادخار المحلى » باستيراد رأس المال وكلاهما خاضع لرأس المال الدولى العام والخاص . ولقد كثر الحديث حول كيفية التخلص من هذا الفشل ونحن هنا سنخلص الجدل القائم حول بناء القدرات التكنولوجية الذاتيه وبالتالى احداث التنميه المستقلة فى عدد من النقاط نذكرها تباعا .

٣/٤/١ أن نقطة البداية تتعلق بتحديد أهداف المجتمع المستقبلية أى بإثارة التساؤل الأساسى أية تنمية ؟ ولصالح من تتم ؟ إذا كانت التنميه تعنى التحديث Modernisation أو التغريب eccidentalisation وتتم لصالح نخبة سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى فهى بالتعريف تنمية تابعة وخالقة لاحتياجات كبيرة من تكنولوجيا ورؤوس أموال عربية خصوصا وأجنبية عموما : أما إذا كانت التنمية هى اشباع الحاجات الانسانية الأساسية مادية ومعنوية وتتم لصالح الأغلبية من السكان فإنها بداية تطوير تكنولوجيا محلية قادرة على تحقيق أهداف المجتمع ، لأن إنتاج سلة الحاجات الأساسية للأغلبيه (وهم محدودى الدخل) من غذاء وكساء ومسكن وكذلك تنمية وجودهم الحضارى المتميز أمر لايحتاج عادة إلى تكنولوجيا معقدة أو رؤوس أموال فادحة .

٣/٤/٢ إذا تم الاختيار لصالح توجيه موارد المجتمع لاشباع الحاجات الأساسية لأغلبيته تستطيع الدول النامية خصوصا ذات الحجم السكانى الكبير ودرجة التطور المعقولة أن تعبىء مواردها لخلق وتطوير طاقات تكنولوجية وبالتالى طاقات إنتاجية بهدف اشباع هذه الحاجات فى هذه الحالة وحدها يمكن الحديث

عن أشكال جديدة من التعاون العلمى والفنى مع الدول الصناعية . وهو تعاون ينصب على نقل المعوية الفنية التى تتحول فى هذه الحالة إلى « أداة » لتطوير مستقل وليس مجرد عملية مصاحبة للتحول الجغرافى للتكنولوجيا .

ولكن السيطرة على هذه المعرفه الفنية المتاحة والقابلة للنقل تستدعى تغييراً جذريا فى النظم التعليمية والتربوية فى الدولة النامية وبحيث تخرج هذه النظم من فلسفة « النقل » الى فلسفة « العقل » . وتنمية القـــدرات الخلاقة والابداعية الإنسان . فالتعليم الفنى بصورته الراهنة قليل كما وقائم كيفا على فلسفة « النقل » أى التدريب على استهلاك التكنولوجيا الجاهزة المستوردة . هذا التعليم الفنى يجب أن يتوسع كميا وتتغير فلسفته كيفيا لتقوم على تنمية ملكات إنتاج وتطوير التكنولوجيا التقليدية بالقدرة الذاتية . كما أن توفير ظروف عمل وحياة ملائمة للخبراء والفنيين المحليين لن يوقف فقط تدفقهم إلى الخارج بل يمكن أن يسمح بعوده الخبرات المهاجرة بالفعل من الدول النامية وهو وايسهم بشكل فعال فى تطوير قدرات تكنولوجية ذاتية يجب أن تكون النقيض للاستيراد المستمر للآلات والمعدات المنتجة فى مجتمع آخر ولمجتمع آخر .

رابعا : البدائل المتاحة أمام الاقتصاد المصرى خلال السنوات القادمة :

١/١/٤ — تتمثل الخطوط العامة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الراهنة والتى بدأت تأخذ مكانها فى التطبيق على استحياء أولا فى بداية الستينات ثم بخطى سريعة ومنظمة وشاملة بعد انتصار أكتوبر ١٩٧٣(٢٩) تتمثل فيما يلى : —

— على المستوى الدولى تعتمد السياسة الاقتصادية على ربط الاقتصاد المصرى عضويا بحركة رأس المال الدولى العام والخاص وذلك من خلال عدد من القوانين المحلية المعروفة من ناحية وعدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف من ناحية أخرى .

— على المستوى المحلى تعتمد السياسة الاقتصادية على « السلام من أجل التنمية » ، أو « التنمية فى ظل السلام » ، وذلك من خلال اتفاقيات ومعاهدات « السلام » .

— على المستوى المحلى تعتمد السياسة الاقتصادية على تهيئة الظروف الملائمة للرأسمالية المحلية لكى تتولى — متعاونة مع رأس المال الدولى — المهام الرئيسية للتنمية فى الزراعة والصناعة والاسكان .

٢/١/٤ — فى إطار هذه الخطوط العامة الرئيسية للسياسة الاقتصادية الراهنة يصبح من غير الممكن التطلع إلى أحداث تنمية مستقلة .

وتكون هذه النتيجة أكثر وضوحا وانطباقا فى حالة الرغبة فى أحداث تطور تكنولوجى مستقل متجه إلى الداخل Entroverti أساسا وبطبيعة الحال فإن المستهدف فى إطار هذه الورقة هو مناقشة الخطوط الرئيسية للسياسة الاقتصادية

فى علاقتها بعناصر مشكلة التطور التكنولوجى المستقل — كما سبق تحليلها — دون التوسع للخوض فى علاقتها بالأزمة الراهنة للاقتصاد المصرى — والتى لا يمكن بطبيعة الحال أن تعزى إلى سياسة السبعينات وحدها وإنما تمتد جذورها إلى بدايات القرن التاسع عشر واندماج مصر فى التقسيم الكلاسيكى للعمل كمصدر للمواد الأولية .

من الناحية التحليلية البحته فإن ربط الاقتصاد المصرى عضويا بحركة رأس المال الدولى يتعارض جذريا مع هدف تطوير تكنولوجيا محلية قادرة على الاستجابة لمتطلبات الإنسان والطبيعة والبيئة ، ويرجع ذلك أولا إلى أن عملية تخصيص الموارد التى تتم فى إطار هذا الارتباط ستحابى بلا شك القطاعات المصدرة للسلع والخدمات إلى السوق الدولية وليس القطاعات المتجهة إلى إشباع الحاجات الأساسية وهو الأمر الذى يفرض إختيارات تكنولوجيا غير ملائمة بالضرورة .

ويرجع ذلك ثانيا إلى أن الارتباط بحركة رأس المال الدولى يؤدى إلى تمويل مستمر للفائض القومى للخارج أما بشكل مباشر فى صورة الأرباح والفوائد أو بشكل غير مباشر فى صورة التبادل غير المتكافىء الناجم عن المستمر لبقية العمل الرخيص المتضمن فى السلع المصدرة .

هذا التراكم المتجه للخارج Accumulation extravertie يمثل عقبة أساسية أمام عمليات التمويل والاستثمار اللازم للتطوير Promotion والابتداع innovation وهما أساس إقامة تكنولوجيا ملائمة . كما يرجع ذلك ثالثا إلى أن رأس المال الدولى لا يمكن أن يمارس عملياته بنجاح فى البلد « المتخلف » إلا بواسطة طبقة محلية يقوم بخلقها وتسهيل نموها . هذه الطبقة فضلا عن قياسها بدور « الوسيط فى الاستغلال » ، فإنها مناط نشر وترويج نماذج

الاستهلاك الغربية وما يصحبها من نظام متكامل للقيم . كل ذلك يضيق فى مجال الاختيار التكنولوجى إلى أبعد حد ويقصره عمليا على استيراد التكنولوجيا الغربية غير الملائمة لا من حيث الكفاية ولا من حيث الكفاءة .

٤/١/٣ — فإذا إنتقلنا إلى المستوى الاقليمى فستجدان الإقتصاد الإسرائيلى يقوم على التوسع الرأسى الذى لابد وأن يعتمد على تقنيه عاليه وربحية عالية وفى إطار رأسمالى فى آن .

هذا النوع من التوسع سيسير حتما مشكلة منافذ للتوزيع لإنتاج بدأ بالفعل يعانى من هذه المشكلة (٣٠) . وغنى عن البيان أن السوق المصرية خصوصا والعربية عموما هى السوق الرئيسية الأنسب لهذا الانتاج سواء من حيث تكاليف النقل أو من حيث المنافسة الدولية .

ويدرك الإسرائيليون ذلك جيدا بالأهمية المتزايدة التى تمثلها سوق الصفة الغربية فى المبادلات الإسرائيلية ولذلك فليس من المدهش إطلاقا إصرارهم على ربط المفاوضات العربية الإسرائيلية المتعلقة بالأرض بفتح الحدود الاقتصادية أمام المنتجات الإسرائيلية . فإذا أخذنا فى الاعتبار التفاوت الراهن فى مستويات التنمية مع خضوع الجميع لنمط الإنتاج الرأسمالى فإن هذا كله لن يعنى إلا أن تصبح إسرائيل قطب للصناعة والتكنولوجيا فى المنطقة وستعمل باستمرار على ترسيخ التخلف وتثبيت دعائمه الهيكلية فى المنطقة عموما وفى مصر خصوصا لأن إسرائيل أول من يدرك أن قيـــام تطور تكنولوجى ذاتى مستقل ولو فى مصر وحدها كفيل بتهديد كيانها فى الحال والاستقبال تهديدا مباشرا(٣١) .

٤/١/٤ — وإذا انتقلنا إلى تحليل الدعامة الثالثة للسياسة الاقتصادية الراهنة فى علاقتها بموضوع بناء القدرات التكنولوجية الذاتية ، فسنجد أن

الاعتماد على الرأسمالية المحلية لدفع التنمية يتم من خلال وتهيئة الظروف الملائمة لها بتكييف سياسات الدولة « وخططها » التنموية لرفع الارباح وتسهيل تحويلها للخارج . هذا الاعتماد عل الرأسمالية المحلية أثبتت التجربة التاريخية فشله حيث استطاعت هذه الرأسمالية أن تصل من الدولة على كافة التسهيلات والامتيازات دون أن تقدم إلى المجتمع شيئا يذكر فى مضمار التنمية بل على العكس من ذلك أسهمت من خلال إرتباطها العضوى برأس المال الدولى فى تحويل التراكم وتشويه التنمية ، وإذا ما حصرنا نطاق تحليلنا على قضية التكنولوجيا فإنها تسهم إسهاما فعالا فى تعويق التطوير التكنولوجى الذاتى وذلك بتبنيها تكنولوجيا غربية استهلاكية ومركزة فى بعض الجزر المنعزلة عن الاقتصاد القومى وذلك لتحقيق تراكم سريع للثورات النقدية وتحويلها إلى الخارج . وإذا كان مثل هذا القول عن الرأسمالية المحلية يحتاج إلى برهان فيكفى ما حدث فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل البحث(٢٢) أو فليتأمل المرء « التجارب التنموية » التى حدثت فى بلاد الأطراف فى الفارات الثلاث وما أسفرت عنه من تفاقم أزمة المدفوعات الخارجية وأيضا — وبصفة خاصة — تعمق مدى التبعية التكنولوجية للبلاد الصناعية من « الطفرة الصناعية فى كوريا الجنوبية إلى(٣٢) « فائض القمح » فى المملكة العربية السعودية(٣٤) لا يستخلص إلا نفس الدرس المكرر « طاقات إنتاجية » تعتمد بالكامل على طاقات تكنولوجية ، مستوردة غير ملائمة بأى معيار وهو ما يترجم فى التحليل الأخير بتعميق أواصر التبعية السوق الرأسمالية الدولية .

٤/١/٥ — فإذا انتقلنا فى دراسة أثر هذه الخطوط العامة السياسة الاقتصادية الراهنة من المستوى التحليلى إلى المستوى التطبيقى فسنجد أن هذه السياسة كان لها أثر ضار على إمكانيات التطور التكنولوجى الذاتى فى مصر خلال فترة الدراسة .

تفيد نتائج واحدة من أهم الدراسات الحديثة التى جرت حول الموضوع بما يؤكد لنا هذا القول : تستند الدراسة إلى استخدام نماذج المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصرى لعام ز١٩٧١/١٩٧ ولعام ١٩٧٩ وبحيث تؤدى المقارنة بينهما إلى بيان التقدم أو التدهور فى التكنولوجيا المستخدمة ،

وقد(٣٥) أثبتت الدراسة أن عمليات نقل التكنولوجيا فى إطار السياسة الاقتصادية الراهنة قد ترتب عليها ارتفاع كبير فى التكاليف المباشرة وغير المباشرة وعدم ملائمة التكنولوجيا المنقولة لظروف الاقتصاد المصرى لا من حيث كثافة الاستخدام لرأسمال / العمـــل ولا من حيث طبيعة المنتجات التى تستخدم فى إنتاجهما (منتجات تلائم الاستهلاك فى أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة) ولا من حيث المحافظة على البيئة (تلوث عضوى وتلوث كيمائى)(٢٦) .

أما من حيث الانتاجية فقد أثبتت الدراسة أن نقل التكنولوجيا قد أسهم فى تحسينها نظرا لبناء أو استكمال بعض الطاقات الانتاجيه ، . ، إلا أن هذه الزيادة فى الانتاجية لم تؤدى إلى النتيجة المرجوة لأنها تمت فى مشروعات استهلاكية . . . (ولان) التكنولوجيا المجلوبة ظلت حبيسة المشروعات التى جلبت من أجلهـــا(٣٧) .

أى أن زيادة الإنتاجية ـ وهى النقطه الايجابية الوحيدة التى أظهرتها هذه الدراسة ـ كان من نتيجتها تعميق تفكك الاقتصاد المصرى وإزدواجيته وهو ما يعنى فى نهاية الأمر ترشيح واحدة من أهم السمات الهيكلية للتخلف داخل هذا الاقتصاد .

٤/١/٦/ ـ فى داخل هذا الإطار للسياسة الاقتصاديه الراهنة لا يصبح الاعتقاد بإمكانية الحلول الجزئية ن تقديم نتائج إيجابية تخفف من حدة الموقف .

ان الحديث عن التخطيط مثلا يجب أن يفهم فى إطاره الصحيح بمعنى أن التخطيط (شاملا أو تأشيريا) . لا يمكن أن يفضى إلى نتائج مناقضة للخطوط العامة لسياسة الاقتصادية بل على العكس فهو يعمل على تعميقها وتثبيتها داخل الاقتصاد القومى .

وفى ضوء الإطار الحالى للتنظيم الاجتماعى لاقتصادنا والذى يتمثل فى غلبة الملكية الخاصة فى قطاعات الزراعة والاسكان والمقاولات وأيضا التجارة الداخلية .. وحيث يترجم ذلك إتباع الدولة رسميا لسياسة الانفتاح . . فإن قيام تخطيط قومى شامل عملية يصعب تصورها . وبالتالى فإن إعداد خطة التنمية الشاملة لابد وأن يشوبها الكثير من أوجه القصور ويعوق تنفيذها الكثير من المعوقات مهما كانت كفاءة أجهزة التخطيط ،(٣٨) فإذا أخذنا مثلا الخطة الخمسية الراهنة للتدليل على صحة هذا القول فسنجد أنها تكرس الاختلال الهيكلى للاقتصاد القومى بتركيزها على القطاع الاستخراجى على حساب القطاعات السلعية (١٩٨٢/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦) وتسبغ على القطاع الخاص دورا مرجحا فى الاستثمار (كما هو الحال فى قطاع الإسكان) ، وتضع قضايا العدالة الاجتماعية وترزيع الدخل فى زيل اهتمامها ، كل ذلك فى غياب استراتيجية واضحة للتنمية على المدى الطويل وما تستلزمه من مجموعة متكاملة من السياسات والتدابير اللازمة لتنفيذها ، وأن كان يمكن اعتبار غياب الاستراتيجية الواضحة الطويلة المدى هو فى حد ذاته استراتيجية تخدم أهداف السياسة الاقتصادية الراهنة (٣٩).

٤/٢/١ — أن البديل الثانى خسبما تعتقد يتمثل فى الخروج نهائيا من الدوائر الثلاثة المعيبة للسياسة الاقتصادية الراهنة التى أردفت بأعجازها منذ بداية السبعينات . أن أحداث تطور تكنولجى ذاتى لا يمكن إلا أن يتم فى إطار سياسة للتنمية المعتمدة على النفس والمتجهة الداخل وحققه للاعتماد المتبادل بين الزراعة

وللصناعة ومتناسقة مع احتياجات السواد الأعظم من الأمة . أن ما يزعمه البعض عن قصور الامكانيات المصرية عن ولوج هذا السبيل تدحضه التجربة التاريخية المعاصرة والتحليل « الاقتصادى ـــ الاجتماعى المتكامل فى آن . فى خلال عشرين عاما فى بداية القرن التاسع عشر استطاعت مصر أن تقيم بنيانا اقتصاديا متكاملا تضافرت فيه وتشابكت ثورتان للزراعة والصناعة ولم تمض ثلاثة عقود على لقاء المماليك بسيوفهم ومدافعه البدائية لنابليون إلا ومصر تمتلك قوة عسكرية كبرى تعتمد اعتمادا كاملا فى غذائها وكسائها وتدريبها وأسلحتها الخفيـــفة والثقيلة وذخائرها ووسائل نقلها البخارية على الزراعة والصناعة المصرية الخالصة . أن تأمل تجربة إقامة تكنولوجيا مصرية ملائمة التى بدأت بالاستيراد ثم التطويع والتطوير فالابتداع خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن يكشف عن الامكانيات الكبيرة التى تملكها مصر فى هذا الصدد . ودون أدنى رغبة فى الوقوف على الربوع الدارسة يمكن القول أنه لولا ضرب هذه التجربة من قبل الأوربيين وفرض معاهدة ١٨٤٠ لأصبحت مصر يابان أخرى معاصره . وقس على ذلك انجازات السنوات للعشر الأولى من الثورة بعد استقرارها . . ولسنا فى حاجة إلى القول بأنى كلتا التجربتين قد تضمنت أخطاء قاتلة ساعدت فى القضاء عليها . : ولكن العبرة قائمة فى الدرس واضح إن فى جانب الانجازات وأن فى جانب الأخطاء .

٢/٢/٤ ـــ أن استراتيجية التنمية المستقلة وما تتطلبه من الانسحاب التدريجى المنظم من التبعية الدولية لا تعنى وقف التعامل مع العالم الخارجى . ولكنها تعنى أن هذا التعامل استيرادا وتصديرا يتم فى إطار احتياجات تطوير الاعتماد المتبادل للزراعة والصناعة أى التكامل الداخلى لهذه القطاعات مع بعضها البعض لسد الاحتياجات الأساسية . أى أن هذا التعامل الخارجى سيتم تكييفه طبقا لمقتضيات التطور الداخلى وليس طبقا لمؤشرات واحتياجات وربحية رأس

المال الدولى . ومصر تملك من العلميين والمهندسين والفنيين والعمال ما يمكنها من تطويع وتطوير التكنووجيا والابتداع فيها شريطة أن تكون أمام هؤلاء فرصة حقيقية فى إطار من العدالة الاجتماعية وتحقيق الذات حضاريا وانبعاث شعور جماعى جارف على المستوى القومى إذا أضفنا إلى ذلك الامكانات الواضحة لتطوير الزراعى ووجود كثير من المعادن والخامات اللازمة وكذلك الطاقة فإن إمكانيات مصر لهذه التنمية المعتمدة على النفس والمنجهة إلى الداخل ليست بالأمر القليل .

من الواضح أن مثل هذه البديل لا يمكن أن تترجمه الخطط التنموية الخمسية الحالية أو القادمة المبنية على نفس الأسس والتصورات ولكن من المؤكد أيضا أن أسالبب التوازنات قصيرة الأجل ومحاولات «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» تفتح الباب على مصراعيه ليحتل هذا البديل مكانة فى واقع جد مختلف .

ملاحظـــات ببليوجرافيـــة

(١) AMIN (S) l'Impérialisme et le developpement inégal. Minuit. Paris. 1976 pp. 186 — 187.

(٢) الدكتـــور مختار عبد المنعم خطـــاب : **الاحتكارات العالميـــة ومشكلات نقـــل التكنولوجيا** . دار الامل للطباعة والنشر ـــ القـــاهرة ١٩٨٣ . ص ٢٥ ـــ ٢٨ .

(٣) الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله : **استراتيجية التكنولوجيا** . المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ـــ الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٧٧ ص ٥٣٠ و ص ٥٣٧ .

(٤) الدكتـــورة نادية الشيشينى : **التبعية التكنولوجية والتصنيع فى الدول النامية** ، مصر المعاصرة . العدد ٣٨٣ يناير ١٩٨١ ص ٣٣ .

(٥) الدكتور محمد عبد الشفيع عيسى : **التطور التكنولوجى والاعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية** . الجمعية المصرية للاقتصـــاد السياسى والاحصاء والتشريع . **نحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات** . دار المستقبل العربى ـــ القاهرة ١٩٨٤ ، ص ص ١٧٩ ـــ ١٨٠ وايضا :

د. اسماعيل صبرى عبد الله . مرجع سابق ص ص ٥٣٩ـــ٥٤٦ .

(٦) AMIN (S.) l'Inpérialisme .... op. cit., pp. 184 — 185.

(٧) الدكتور عبد المنعم خطاب : **الاحتكارات العالمية** ... مرجـــع سابق ، ص ص ١١ ، ١٢ .

(٨) الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت : **عنصر القسر فى المعونات الأجنبيـــة الخارجيـــة** ، مصر المعـــاصرة . العـــدد ٣٩٧ يوليـــه ١٩٨٤ ص ص ٤١٢ ـــ ٤١٣ .

(٩) HUNTING TON (S.P.) **Foreign aid For what and For Home. Foreign Policy. N.J. 1977. pp. 125 — 126.**

نقـــلا عن : دكتـــور هبد الوهاب الســـاكت ـــ مرجع سابق ، ص ص ٤١٤ ـــ ٤١٦ .

(١٠) الدكتور / جلال أمين : **تنميـــة أم تبعية اقتصادية وثقافية** . مطبوعات القاهرة ، القاهرة ١٩٨٣ . ص ٢١ .

(١١) أنظر فى ذلك :

د. محمد على الدمشاوى : **مقـــدمة فى نظـــرية النمـــو اللامتكافىء** . دار البستانى بأسيوط ١٩٨٥ .

(١٢) تظهر مشروعات الرى الكبيرة وعلاقتها بالاختيار التكنولوجى وآثاره بصورة خاصة فى المملكة العربية السعودية . أنظر : د. محمد على الدمشاوى : **السياسة الزراعية فى المملكة العربية السعودية والاندماج فى التقسيم الدولى للعمل** . بحث غير منشور .

(١٣) MCCLEARY (W.A.) Equipment vs Emplosment" ILO. 1976. pp. 63 — 71.

(١٤) HEALEY (N.M.) & WINPENNY (J.T.) The role of aid donners in the choice of appropriate Technology. In ROBINSON (A.) appropriate techologies for third world development. MACMILAN. London 1979. p.p. 268 — 267.

وأيضـــا : د. جـــلال أمين : تنميـــة أم تبعية ... مرجع سابق . ص ١٧ .

(١٥) STEWART (F.) Techology and underdevelopment. MACMILLAN. London. 1977. p. 22.

(١٦) دكتـــور جودة عبد الخـــالق : **مصر وصندوق النقـــد الدولى (آليـــات التبعيـــة فى التطبيق)** . قضايا فكرية . الكتـــاب الثـــانى . القاهرة ، يناير ١٩٨٦ ص ص ١٥٧ — ١٥٨ .

وأيضـــا :

DUNKERLEY (N.B.) **Choice of technology : the influe-nnce of multilateral financial agencies.** in Ro 131 NSON (A.) **Appropriate technologies** .. op. cit. pp. 251—264.

(١٧) دكتـــور ابراهيم ســـعد الدين عبد اللـــه : **النظـــام الدولى**

وآليات التبعية : آليات التبعية فى اطار الرأسمالية المتقدمة الجنسيات . المستقبل العربى . مركز الدراسات . الوحدة العربية . العدد ٩٠ أغسطس ١٩٨٦ ص ص ٩١ — ١١٦ .

(١٨) د. سمير أمين : **فكرة المركز والأطراف وامتداداتها نحو استراتيجية التنمية المعتمدة على الذات** . مصر المعاصرة . العددان ٣٨٩ — ٣٩٠ . يوليو — اكتوبر ١٩٨٢ ص ص ٢٠٣ — ٢٢١ .

(١٩) PERROUX (F) : **Independance de l'economie nationale et interdependance des nations.** Monta. Paris. C. 1969 pp. 37 — 45.

(٢٠) GUNDER — FRANK (N.) **L'accumulation depIndante.** Anthropos. 1978. pp. 333 — 350.

(٢١) د. محمد على الدمشاوى : **السياسة الزراعية فى المملكة العربية السعودية** .. مرجع سابق .

(٢٢) IKONICO FF (M.) **Endettement et crise des madéles de developmement dans le Tiers-Monde.** Tiers - Monde N; 99 Tome xxv sept. 1984. pp. 603 — 628.

وانظر أيضا وبالذات عن خالة كوريا الجنوبية التى كثيرا ما تقدم كنموذج على « النمو الهائل » التى حدث فى ظل الاندماج فى السوق الدولية. د. محمد على الدمشاوى : كوريا الجنوبية : **التخلف المصنع والتبعية والاندماج فى التقسيم الدولى للعمل** . بحث غير منشور .

(٢٣)

(٢٤) SAGASTI (F.R.) **Towwards Enéogeneous science and techology for another development.** Development Dialogue Nol. 1979. pp. 17 — 18.

(٢٥) انظر فى ذلك : الدكتور فؤاد مرسى : **التخلف والتنمية** —

دراسة فى التطور الاقتصادى . دار المستقبل العربى — القاهرة ١٩٨٢ ، ص ص ٧٩ — ٨٧ .

(٢٦) الدكتور / عبد المنعم خطاب : **الاحتكارات العالمية** .. مرجع سابق . ص ٤٣ .

(٢٧) SAGASTI (F. R.) Towards endogenows .. Loc. cit. p. 16.

(٢٨) د. محمد على الدمشاوى : **دور المبعثين المصريين فى الاختراق.** الأهرام الاقتصادى . العدد ٧٥١ فى ١٩٨٣/٣/٦ ص ص ١٨ — ١٩ .

(٢٩) انظـــر :

GLAVANIS (P.) **The peripherical State and economy in the international dévision of labour.** Journal of the Socia sciences. Kuwit University. Spring 1983.

(٣٠) أنظر الدكتور فؤاد مرسى : **الاقتصـــاد السياسى لاسرائيل** . دار المستقبل العربى . القاهرة ١٩٨٣ . ص ص ١٣٨ — ١٦٨ .

وأيضـــا :

الدكتور جلال أحمـــد أمين : **الانفتـــاح الاقتصـــادى على اسرائيـــل ومستقبل الاقتصاد المصرى** فى الدكتور زكى شافعى والدكتور رمزى زكى : **رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالميـــة والاقليمية** . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة١٩٨٣ . ص ص ١٢٣ — ١٥٤ .

(٣١) HUSSEW (N.) & FRIEDLANDERLS., **Arabes et israeliens. Un premier dialogue.** Seuil. Paris. 1974 pp 229 — 230.

(٣٢) الدكتور محمود عبد الفضيل : **حول الطبيعة الطفيلية والريعية للراسمالية المصرية المعاصرة** . قضايا فكرية . اغسطس واكتوبر ١٩٨٦ . ص ص ١٦٥ — ١٧٠ .

(٣٣) ROUSSET 5 (P.) **La Coré du sud, second Japon ?** **Problèmes economiques.** No. 1904. 28 Dec. 1984 pp. 28 — 32.

وايضـــا :

الدكتور ســـمير امين : **حول التبعية والتوسع العالمى للراسمالية .** قضايا فكرية . يناير ١٩٨٦ . ص ص ٤٨ — ٥٢ .

(٣٤) المملكة العربية السعودية — الغرفة التجارية والصـناعية بالرياض : **مقومات التكامل الزراعى والصناعى فى المملكة العربية السعودية** الرياض ١٩٨٥ (١٤٠٥ هـ) . ص ص ٦١ — ٦٢ .

(٣٥) الدكتور محمد ابراهيم عبد الرحمن : **دور الشركات دوليـة النشاط فى تصنيع الدول الناميـة مع الاشارة الى مصر** . رسالة دكتوراه . جامعة اسيوط . ١٩٨٦ . ص ٣٠٨ .

(٣٦) **المرجع السابق مباشرة** . ص ص ٣١٣ — ٣٢٩ .

(٣٧) **المرجع السابق مباشرة** . ص ص ٣٢٣ — ٣٣١ .

(٣٨) **المرجع السابق مباشرة** . ص ص ٣٤١ .

(٣٩) الدكتـــور الفونس عزيز : **حول الخطـــة الخمسية الجـــديدة ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦** . مصر المعـــاصرة . العددان ٣٩٣ — ٣٩٤ . يوليو — اكتوبر ١٩٨٣ . ص ١١٤ .

الدكتور ابراهيم العيسوى : **عشر ملاحظات على الخطة الخمســة ١٩٨٣/٨٢ — ١٩٨٧/٨٦** . مصر المعاصرة . العددان ٣٩٣ — ٣٩٤ . يوليـــو — اكتوبر ١٩٨٣ . ص ١٤٠ .